

مجالات استخدام التوقيع الإلكتروني الرقمي

إن مجالات استخدام التوقيع الإلكتروني الرقمي كثيرة ومن ضمنها الأمثلة التالية:

١. توقيع الرسائل الخاصة بتطبيقات المعاملات المالية الحكومية المختلفة وغيرها توقيعاً حكومياً ذات حجية قانونية طبقاً للمادة رقم ١٤ و ١٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤م والخاص بتنظيم التوقيع الإلكتروني.
٢. تشفير الرسائل الإلكترونية إلى شخص بعينه أو مجموعة من الأشخاص والتحقق من شخصية الراسل بالإضافة إلى التحقق من توقيعها.
٣. إجراء التحويلات النقدية والتوقيع على الشيكات وتعاملات الأفراد مع عمليات البيع والشراء عبر شبكة الانترنت الدولية.
٤. المدفوعات والمتحصلات الإلكترونية شاملاً ذلك المرتبات والأجور والمعاشات ودفعي الضرائب والجمارك.
٥. منح شهادات التوثيق للمواقع التي تقوم بخدمة المواطنين مثل مواقع البنوك – الجامعات والمعاهد – مواقع التوثيق العقاري- مواقع البيع والشراء .. أي أن تكون هذه المواقع موثقة بشهادات تصديق الإلكتروني حكومية ليعطى كامل الثقة للأفراد للتعامل مع هذه المواقع.
٦. تفعيل تطبيقات الحكومة الإلكترونية عبر شبكة الانترنت الدولية شاملاً ذلك كل من :

§ تحرير الإقرارات الضريبية من خلال التأكد من شخصية صاحب الإقرار.

§ تجديد رخص القيادة من خلال التأكد من شخصية صاحب الرخصة.

§ الحصول على مستندات أو بيانات شخصية (مثل شهادة الميلاد أو الشهادات الدراسية) من خلال التأكد من شخصية صاحب المستند أو البيان.

§ دفع الفواتير الشهرية (تليفونات- كهرباء- غاز-).

§ حجز تذاكر السفر (طائرات- قطارات- أتوبيسات) من خلال التأكد من شخصية القائم بالحجز.

§ تحقيق نظام البنك الشخصي Home Banking من خلال التأكد من الشخص الذي يود الدخول إلى حسابه الشخصي ويكون هو في الواقع صاحب الحساب وليس شخص آخر.